العدالة ودورها الأساس في استقرار وازدهار وانهيار الدول دراسة فلسفية - الدولة العثمانية أنموذجا

Justice and Its Fundamental Role in the Stability, Prosperity, and Decline of States: A Philosophical Study – The Ottoman State as a Model

أ.م.د. رشيد احمد السامرائي

Asst. Prof .Dr. Rashid Ahmed Al-samarray

E-mail: Rasheed.a@uosamaarra.edu.iq

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم العلوم التربوية والنفسية

University of Samarra / College of Education / Department of Educational and Psychological Sciences

الكلمات المفتاحية: العدالة، القضاء، القانون، الدولة العثمانية ازدهار، انحطاط

Keywords: justice, judiciary, law, the Ottoman Empire.

الملخص

السعادة الحقيقية عند افلاطون تأتي من تحقيق العدالة في المجتمع، وهذا الموضوع اراه حيويا لما للعدالة من دور كبير وبارز في حياة الأمم والشعوب، يغفل عنه الكثيرين، وسنجد انه الأساس في ازدهار وانحطاط الأمم، فالقضاء هو المنظم والرابط الأساس لمفاصل الدولة، والرجل المصاب بداء المفاصل يكون مشلول الحركة. رغم تكامل أجزاء جسمه، وكذلك في الدولة، وفساد القضاء يتبعه فساد الدولة، هو شلل يصيب تلك المفاصل يجعلها مسيرتها متعثرة وتقدمها مستحيل، وسنتناول ودور تطبيق القانون في استقرار ثم ازدهار او انحطاط الدول، وسنتناول امثلة عبر التاريخ، ثم نأخذ الدولة العثمانية أنموذجا، كمثال حي وقريب من واقع معاش اجتماعيا في العراق ولازالت تذكر وقائعه. وكيف كان حال الدولة عند تطبيق القانون من استقرار ثم بعده ازدهار، وكيف أصبحت دولة متهرئة (الرجل المريض) وما حل بالدولة من شلل ثم انهيار في مؤسساتها، عندما اهملت العدالة.

Abstract

True happiness in Plato's view stems from the realization of justice in society. I see this subject as vital due to the significant and prominent role justice plays in the life of nations and peoples—one that is often overlooked by many. Justice is the foundation upon which the prosperity or decline of nations rests. The judiciary serves as the organizing and essential link between the joints of the state. Just as a man suffering from joint disease becomes paralyzed in movement despite the integrity of his bodily parts, so too is the state: when the judiciary is corrupt, the state follows in corruption. It becomes paralyzed, its key institutions falter, and its progress becomes impossible.

This study will explore the role of law enforcement in achieving stability and then either the prosperity or decline of states. We will examine historical examples, taking the Ottoman State as a practical and relevant model—one that continues to resonate within Iraqi society and is still remembered for its historical realities. We will analyze how the implementation of law led first to stability, then to prosperity, and conversely, how neglecting justice led the state to deteriorate into what became known as "the sick man." We will explore how this neglect ultimately resulted in institutional paralysis and the eventual collapse of the state.

المقدمة:

خـلال دراسـة التـاريخ لاحـظ الباحـث اهميـة العدالـة ودورهـا فـي رقـي وازدهـار او انهيـار الـدول، وان الـدول التـي تهـتم بالعدالـة وتطبيقهـا، تزدهـر، ومـن خـلال ملاحظـة واقـع بعـض الـدول اليـوم، فـي تقـدم وازدهـار، ودول أخـرى اقتصـادها وتطورهـا متوقـف او فـي عمليـة انهيـار، فلاحـظ الباحـث ان الفـارق هـو فـي تطبيـق العدالـة، وسـيادة القـانون، لان القـانون وعلـى الاصـح (تطبيـق القـانون) لان كـل الـدول فيهـا قـوانين، ولكـن الخلـل فـي تطبيقها. وفصل او انهاء تأثير السلطات الاخرى على القضاء.

اتبعـت فـي كتابـة البحـث منهجيـة فلسـفة التـاريخ، اذ ان الباحـث لا يحـدد بتـاريخ معـين او حقبـة معينـة، عصـور التـاريخ كلهـا ميـدان الدراسـة، فدراسـة حالـة معينـة، ممكـن ان نأخـذ تجـارب الـدول علـى طـول التـاريخ، ميـدان دراسـة لأثبـات وجهـة نظـر معينـة او اثبـات مـا تـم افتراضـه فـي المقدمـة. وسـأتناول فـي البحـث بعـض الاحـداث التاريخيـة المتفرقـة كأمثلـة، ثـم سـيكون ميـدان الدراسـة الرئيسـي هـو تـاريخ الدولـة العثمانيـة، والمقارنـة بـين أيـام الازدهـار أيـام السـلاطين الأقويـاء وخاصـة سـليمان القـانوني، وأوضـاع السـكان فـي الدولـة العثمانيـة أيـام الانحطـاط عنـدما أصـيبت بنكسـات عسـكرية وتـدهور اقتصـادي، والـرابط بـين الازدهـار والانهيـار. وأسـباب كـل منهمـا وعلاقتـه بتطبيـق القـوانين، وإعطـاء حقوق الناس، و**ان العدالة** مفهوم يهم البشرية.

البحـث يتنـاول فـي المبحـث الأول تمهيـد للموضـوع ثـم صـورة عـن العدالـة، ومـن ثـم نظـام الحكـم والقضـاء زمـن سـليمان القـانوني، وفـي المبحـث الثـاني محاكـاة البرولتاريـا عنـد توينبي وتطبيقها، وصورة عن القضاء والعدالة أواخر الدولة العثمانية

وفـي المبحـث الثالـث دراسـة كيـف ان تحقيـق العدالـة يولـد الاسـتقرار، ومجموعـة وثـائق تصور واقع القضاء في الدولة العثمانية، ثم الاستنتاجات.

المنهج المتبع

منهج البحث المتبع هو المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن

تمهيد

في قوله وتعالى في كتابه الكريم سورة النساء اية ٣﴿وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة﴾

هنا نجد الخوف الانسان من انعدام القسط وانعدام العدالة، والمعنيان مترادفان وهي سبب كل المشاكل سواء في الاسرة او المجتمع او الدول، وسوف نجد في البحث ان سبب الثورات والاحتجاجات هو انعدام العدالة، وليس الخوف من ان لا يوفر الرجل المأكل او الملبس او غيره.

ونجد ان القادة الذين وضعوا الشرائع والقوانين او طبقوها، نجد أسمائهم تذكر بفخر عبر التاريخ، فحمورابي ١٧٩٢-١٧٥٠ وشريعته وقوانينه، وأبو جعفر المنصور الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة العباسية، وكذلك سليمان القانوني الذي لا يقل أهمية كخليفة عن المؤسسين للسلطنة العثمانية، فلا تذكر الدولة العثمانية الا ويذكر القانوني وقوة الدولة اثناء حكمة.

فروض البحث

١- تحقيق العدالة هو الأساس في تحقيق الاستقرار اولا الذي نصل بواسطته الى تحقيق الازدهار.

٢- ازدهار الدول مرتبط بالعصور التي تشيع فيها العدالة ويطبق فيها القانون، وتكون جاذبة للأموال والأشخاص.

٣- انعدام العدالة هو السبب في انحطاط الدول وخرابها هي التي يشيع فيها الفساد، وتكثر فيها المكافئات لغير مستحقيها والجبايات أكثر مما مقرر او على غير المكلفين بها.

تساؤلات البحث

ما دور تطبيق القوانين في تحقيق العدالة، واستقرار الدولة، وازدهارها؟

هل يمكن تحقيق الازدهار بدون تحقيق العدالة؟

هل يمكن تحقيق الازدهار بدون تحقيق الاستقرار؟

المبحث الاول

تمهيد

يؤكـد فيلسـوف التـاريخ ارنولـد تـوينبي (*) (١٨٨٩- ١٩٧٥) م، أن الدراسـة التاريخيـة الحقيقيـة لا تـرتبط بدراسـة أمـة بعينهـا ولا عصـرًا بذاتـه، بـل يجـب ان يتنـاول البحـث التـاريخي المجتمعـات التـي تعتبـر الأمـم أجـزاء منـه. لان الحضـارات يعتبرهـا متداخلـة التـأثير فـي بعضـها، ومـن الاسـتحالة دراسـة تـاريخ أمـة معينـة بمعـزل عـن تـواريخ الأمـم الأخـرى (فـؤاد،١٩٨٦م، ص١٢-١٣). هنـا يجـب ان لا تقتصـر دراسـة الحالـة فـي مجتمع واحد، بل مجموعة مجتمعات.

ويجـب ان تكـون لنـا نظـرة للقـوانين واصـدارها وتطبيقهـا ونتيجتهـا هـي تحقيـق العدالـة، ولـيس الفخـر فـي اصـدار القـوانين، بـل فـي مـدى تطبيقهـا، ومـن نتـائج العدالـة الاسـتقرار، والاسـتقرار هـو الـذي يولـد الازدهـار، ومـا الفائـدة مـن اصـدار القـوانين، دون تطبيقهـا بصـورة كاملـة، فـلا يمكـن تحقيـق الاسـتقرار بـلا عدالـة، او تحقيـق الازدهـار بـدونهما. فهـذه السلسـلة المترابطـة يكمـل أحـدها الاخـر ولا يمكـن ان نصـل الـى النتيجـة بـلا مقدمات.

يؤكـد افلاطـون الفيلسـوف اليونـاني (٤٢٧ق م-٣٤٧ ق م) ان العدالـة تبـدأ مـن الـنفس الإنسـانية، فـان قـوى الـنفس الـثلاث الشـهوية والغضـبية والعقليـة يجـب ان لا تتغلـب أحـدهما علـى الأخـرى. وتتكـون العدالـة فـي الدولـة كمـا فـي الـنفس الإنسـانية (افلاطـون، ١٩٨٧، ص١٧١) أذ ان مفهـوم العدالـة عنـد افلاطـون تعنـي الاتـزان بـين قـوى القـوى الـثلاث فـي الـنفس التـي توصـلنا للسـعادة الحقـة، لـذلك فالعدالـة داخـل الـنفس تـأتي مـن التـوازن بـين تلـك القـوى الـثلاث. وفضـيلة الاعتـدال لـم تكـن واجبـا او لزامـا بقـانون او بغيـره علـيهم، ولكـن قضـية سـبب ومسـبب، وذلـك لان عـدم الاعتـدال يوصـل الـى الشـقاء (حنـان،٢٠٠٧، ص ٣١). ونفـس المفهـوم ينطبـق علـى الانسـان وعلـى الدولـة، وافلاطـون يعتبـر ان السياسـة هـي المـدبر الوحيـد للعدالـة فـي المدينـة الفاضـلة، للوصـول

(*) ارنولد توينبي، مؤرخ وفيلسـوف تاريخ انكليزي، عمل في دائرة المعارف البريطانية وكان مناصـرا للقضـية الفلسطينية..

للسعادة التي نترجاها، وهذا هو الهدف من السياسة وليس الوصول للمناصب والثروة والجاه (حنان،٢٠٠٧، ص ٤٢). وهنا يختلف الهدف من العمل بالسياسة، حسب حالة القانون، فاذا كان تطبيق القانون صارما، سيكون الهدف تطبيق العدالة الزهد بالمناصب والثروة.

ويؤكد الفيلسوف الإنكليزي برتراند رسل Russell pertrand (١٨٧٢–١٩٧٠م) في كتابه تاريخ الفلسفة الغربية ان مصطلح العدالة المستعمل اليوم في القانون، تشبه فكرة افلاطون عنها، والمستعملة في النظريات السياسية. والآراء الديمقراطية جعلتنا نربط العدالة بالمساواة، اما العدالة عند افلاطون لا تقتضي ذلك. ومعنى العدالة المرادف لكلمة قانون، ذلك واضح في قولنا (ساحات العدالة) اذ نقصد محاكم قانونية، والتي يعنيها حقوق الملكية، وليس المساواة (برتراند، ٢٠١٢، ص١٩٧). وهنا يجب ان نفصل بين **العدالة والمساواة**، فالعدالة هي ان تأخذ حقوقك المقرة لك سابقا بموجب سند سابق، او ان تحصل على حقوق لك بموجب الجهود التي تبذلها، والمساواة معناها ان يتساوى الجميع في نفس الاستحقاق بغض النظر عن الجهود او الامتيازات الأخرى. والنظام الرأسمالي يحمل في ثناياه مبدا العدالة وهي سبب تطوره، والنظام الاشتراكي الماركسي يحمل مبدا المساواة، وهي سبب انهيار المنظومة الاشتراكية في العالم.

وهناك وظائف وضعها افلاطون plato (٤٢٧–٣٤٧) ق م في المدينة او الدولة، وهي الحكم للطبقة الحاكمة، والدفاع والحراسة مهمة الجند، والإنتاج والعمل مهمة افراد الشعب الكادحين الطبقة العاملة، وهي الطبقة الثالثة (حنان،٢٠٠٧، ص ٤٣). هذه الطبقات تدافع وتنتج وتبدع اذ ما تحققت العدالة بواسطة الطبقة الحاكمة.

العدالة

وموضوع العدالة او سن الشرائع وتطبيقها، فنجد عبر التاريخ ان الدول في الحقب التي شرعت وطبقت فيها تلك الشرائع، أصبحت يشار الى انها حقب متميزة وفي تاريخ تلك الدول، مثل عصر حمورابي (١٧٩٢–١٧٥٠) ق م، الملك البابلي، فيقول الدكتور عبد القادر عبد الجبار الشيخلي" أصبح حمورابي سيد بلاد الرافدين بلا منازع، بعد ان كانت البلاد وقت استلامه السلطة تمتد من سبار شمالا حتى مدينة

مـراد (تـل دلـيهم قـرب نفـر) أي الـى حـدود مدينـة الديوانيـة. لـم تعـم شـهرة حمـورابي نتيجـة لأعمالـه الحربيـة فحسـب، بـل علـى الإصـلاحات التـي قـام بهـا، وعلـى نشـر الحضـارة والثقافـة البابليـة فـي البـلاد التـي فتحهـا، ومـن اهـم اعمالـه التـي نالـت شـهرة واسـعة أصـدره فـي أعـوام حكمـه الأخيـرة، قانونـه الشـهير وذائـع الصـيت لتسـري احكامـه علـى ارجـاء مملكتـه الواسـعة، والـذي يـنظم الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي الـبلاد، وركـز السياسـة المركزيـة للـبلاد." (الشـيخلي، ١٩٩٠، ص ١٢٢) ان الحكـم العـادل أسـاس اسـتقرار وازدهـار الأمـم. وفـي الدولـة العباسـية عصـر أبـو جعفـر المنصـور، والدولـة العثمانيـة لا تـذكر الا ويـذكر عصـر سـليمان القـانوني، دلالـة علـى القـوة والعدالـة وتطبيـق القـوانين والسـعة وكـل دولـة فـي العـالم ظهـر فيهـا شـخص وضـع الأسـس للعدالـة، وطبق القوانين، نجد ان ذلك البلد يستقر ثم يزدهر.

فنجـد المستشـرق السويسـري ادم متـز 1917 – 1869 (Adam mez) فـي كتابـه الحضـارة الإسـلامية فـي القـرن الرابـع الهجـري. ان القضـاء زمـن العباسـيين خـرج مـن سـلطة الـوالي، اذ ان أبـو جعفـر المنصـور اول خليفـة عمـل علـى تولية القضـاة فـي كـل امصـار الدولـة العباسـية، وبقـي هـذا التقليـد سـائرا وتقليـد القضـاة للمنصـب مـن حـق الخليفـة، حتـى فـي العصـور السـيئة فـي الدولـة العباسـية (ادم، ٢٠١٣، ص٣٥٥). هـذه بدايـة فصـل السـلطات التشـريعية والتنفيذيـة والقضـائية. وهـذا سـبق مـا دعـا لـه المفكـر والقاضـي والفيلسـوف الفرنسـي Montesquieu مونتسـكيو (١٦٨٩– ١٧٥٥) ق م– أحـد رواد الثـورة الفرنسـية –بمئـات السـنين، الـذي قـال (ان الحكـم لا يصـلح الا اذ تـم فصـل السـلطات عـن بعضـها، السـلطة التشـريعية والسـلطة القضـائية والسـلطة التنفيذيـة). ونجـد ان أبـو جعفـر المنصـور قـد سـبقهم فـي ذلـك، حيـث كـان الـولاة هـم القضـاة، ويجمـع سـلطتين التنفيذيـة والقضـائية بيـده، وهـذا قـد يكـون بـادرة لارتكـاب المظـالم. وفـي قـول للمنصـور (ان الملـك لا يصـلح الا بأربعـة أحـدهم القاضـي، الـذي لا تأخـذه بـالحق لومـة لائـم). وأصـبح امـر القضـاة تنصـيب وعـزل طيلـة العصـر العباسـي بيـد الخليفـة او مـن ينـوب عنـه وهـو قاضـي القضـاة الـذي اسـتحدثه المنصـور (بـدري، ١٩٨٨ ص٧١). منصب جديد لم يعرفه المسلمون.

نظام الحكم والقضاء زمن سليمان القانوني في الدولة العثمانية

ان ما يُميِّز السلطان العاشر سليمان القانوني (١٤٩٤-١٥٦٦) م عن سواه من السلاطين مسألة اهتمامه بالقوانين والتشريعات، وهذا سبب تسميته بالقانوني تحديدًا، مع أنه كان بارزًا في مجالاتٍ أخرى كثيرة. وسليمان القانوني ليس هو أول من وضع القانون في الدولة، بل سبقه إلى ذلك سلاطين وأمراء كثيرون (السرجاني، ٢٠٢٢). فالقانوني هو عاشر سلاطين ال عثمان، ومن سبقه قد أصدر القوانين أيضا، ولكن ما تميز القانوني هو إصداره للقوانين التي نظمت كل نواحي الحياة، ولم يترك امرا، وايضا شدة تطبيقه للقوانين، ولم يتماهل او يترك الحقوق تسلب من أهلها.

ويقول الدكتور راغب السرجاني عن عدالة القوانين" وكان فرض الضرائب محددا بقانون ما تقرَّر رسميًّا، وكانت السخرة ممنوعة على الشعب، ويمنعهم فرض غراماتٍ لم ينص عليها القانون، كما كان القانون يفتح المجال لكلِّ الرعيَّة بشكوى الولاة أو القضاة إذا وقع عليهم ظلم، بل كان العامَّة يَصِلُون إلى مجلس السلطان نفسه لتبليغ شكوى من والٍ أو قاضٍ، وأحيانًا كانوا يُبلغونه شكواهم وهو في طريقه إلى المسجد، وكان السلطان والقضاة يلتزمون في أمور الحدود بما جاء في التشريع الإسلامي، وكان القانون ينصُّ في الوقت ذاته على عقوباتٍ معيَّنةٍ محدَّدةٍ في الأمور التي تركها التشريع لتقدير ولاة الأمر." (السرجاني، ٢٠٢٢) وهذا هو العامل الأساس في بناء في الدول.

ومن الأمور التي اهتم بها أيضا وشملت بالقانون أمورًا تتعلق بتفاصيل كثيرة منها من اجل إشاعة العدل والرخاء حيث تم تحديد نسبة الزبدة في الحلويات وأسعار الطعام وامور تتعلق بالبيئة ونظافة المساكن والمناطق المحيطة بها والأسواق والحمامات والخانات، وتنظيف الطرق من المياه الاسنة وبقايا الفضلات خارج المدينة. وعدم ترك الحيوانات وعرباتها امام البيوت والمحلات والطرق حتى لا تتلوث بفضلات الحيوانات وروثها، وحدد القانون للجزارين عدم غسل ملابسهم واشيائهم المتسخة بالدم في الشوارع (السرجاني، ٢٠٢٢). انها دولة حضارية وتنظم للبيئة وللحياة كما في أفضل الأنظمة الحديثة. فهذا التنظيم هو الذي اعطى القانوني هذا الامتياز.

وهـذا الامـر سـنجده زمـن القـانوني بـأبهى صـورة فـي حالـة بنـاء الـدول، ونجـد د راغـب السـرجاني يقـول "عـن القـانون فـي أيـام الازدهـار، لابـد مـن الإشـارة إلـى أمـرين مهمـين، الأول هـو سـرعة تنفيـذ الأحكـام، وعـدم تعطيلهـا فـي أروقـة المحـاكم، والثـاني هـو أن **القـانون يُطَبَّـق بكـلِّ أمانـةٍ علـى الجميـع دون تفرقـةٍ علـى أسـاس ديـنٍ أو عـرق.** (السرجاني، ٢٠٢٢) ان هـذا الكـلام بـه كانـت اعـز دولـة، سـنجد العكـس منـه أيـام تـدهور الدولة،

يقـول المـؤرخ الإنجليـزي اللـورد كينـروس Lord Kinross: "زَوَّد السـلطان سـليمان الحكـام المحلِّـيين فـي جميـع أنحـاء الـبلاد بتعليمـاتٍ واضـحةٍ بعـدم التفرقـة فـي المعاملـة بـين المسـلمين وغيـر المسـلمين" ويقـول المؤرخـان النرويجيـان رولـف سـتراند سـكوچين Rolf Strandskogen وآسـي بيريـت Berit Ase: "عـدَّل سـليمان الأول مـن قـوانين الضـرائب ليرفـع مـن وضـع النصـارى، وليزيـد التسـامح تجـاههم، وبسـبب عدلـه فـي تطبيـق القـانون أصـبح سـليمان معروفًـا بالقـانوني" (السـرجاني، ٢٠٢٢) هـذه شـهادة بـان الاوربيـون هـم الـذين اطلقـوا عليـه لقـب القـانوني، لشـدة تطبيقـه للقـوانين، ولـيس اصـدار القوانين فقط بل لأعجابهم به.

المبحث الثاني

مفهوم محاكاة البروليتاريا عند توينبي ومطابقتا لوضع الدولة العثمانية

ان نمـوذج الحكـم العـادل يكـون جاذبـا ومسـتقطبا كمثـال اعلـى للحكـم، يشـد الجمـاهير ويفتتنـوا بـه. ان ارنولـد تـوينبي فسـر لنـا كثيـرا مـن التسـاؤلات حـول التـأثيري الحضـاري بـين الأمـم، يؤكـد تـوينبي ان الاسـتجابة تتطلـب مجموعـة مـن المقومـات، منهـا وجـود (أقليـة مبدعـة) يبعـث السـحر والافتتـان، وأن الافتتـان المنبعـث أيـام نمـو الحضـارة مـن جانـب الأقليـات المبدعـة يحفـظ الدولـة لـيس مـن الانقسـام، بـل أيضـاً مـن هجـوم خـارجي عليهـا، ولا سـيما إذا كـان الجيـران مـن المجتمعـات البدائيـة. فحيـث مـا كانـت الحضـارة الناميـة مـع اتصـال مـع المجتمعـات البدائيـة، جـذبت الأقليـة المبدعـة فيهـا محاكـاة هـذه المجتمعـات، وكـذلك محاكـاة الأكثريـة غيـر المبدعـة فـي تلـك الحضـارات (السـامرائي،٢٠١٨، ص٩٧). إن وجـود الأقليـة وكونهـا مبدعـة يجعـل المحاكـاة–أي

التقليد–من قبل الشعب، وكذلك الجيران، يغازلون الأقلية. **والأقلية لن تكون جاذبة وتحاكيها الشعوب ان لم تكن اقلية مبدعة وعادلة.**

وهذه شهادة اللورد كينروس (وهو كاتب أوروبي زمن القانوني فقال: "لقد شاهدتُ جماعات من المزارعين المجريّين يُشعلون النيران في بيوتهم، ويهربون مع زوجاتهم، وأبنائهم، ومواشيهم، وآلاتهم الزراعية، إلى المناطق التركية، حينما علموا أنهم لن يتعرَّضوا لأيّ ضغوط، أو لدفع أيّ ضرائب، وأن ما يُؤدُّونه فقط هو العشور. وقد انتشر الشيء نفسه بين سكان المورة الذين فضَّلوا الحكم العثماني على حكم البنادقة" (السرجاني، ٢٠٢٢)، أصبحت الحكومة العثمانية اقلية مبدعة كما وصفها توينبي، افتتنت بها الشعوب المجاورة (البرولتاريا).

وهذا الهروب من ظلم وجور الاوربيين واللجوء لدولة سليمان القانوني، ينطبق بشكل كامل على ما قاله ارنولد توينبي في نظريته (التحدي والاستجابة) فوجود قائد او مجموعة ملهمة للجماهير، وهو ما أطلق عليها توينبي اقلية مبدعة تبعث السحر والافتتان في الجماهير، فنجد في الدولة العثمانية في عصرها الأول، ان السحر والافتتان قد اخذ فعله، تأثرت الشعوب في مختلف الأقطار، تفضل او تتمنى العيش تحت سلطة السلطان العثماني.

ليس ذلك فقط، بل إن ما يدل على وجود أقلية مبدعة تتمتع بكل –أو أفضل– الأوصاف التي وصفها توينبي، من قدرتها على استنهاض، وإلهام الجماهير، وكونها لها إشعاع وتأثير وقدرة على القيادة، يقول توينبي: "فإن الأقلية المبدعة تصبح مجرد أقلية تقبض على السلطة كامتياز من امتيازاتها، لا لأنها تستحق ذلك باعتبارها تمثل العباقرة، وهنا يميل غير المنتمين للانسحاب إلى أبراجهم العاجية ويصبحون ما يسميه توينبي (البروليتاريا الداخلية)، في حين أن الأغلبية تصبح "البروليتاريا الخارجية" – الكلاب غير القانعة، ويقول توينبي: إن هذه هي حالة مجتمعنا اليوم"(كولن،١٩٧١م، ص ١٥٥.).

أن مبدأ المساواة بين الرعيَّة كان مُتَّبعًا بدقَّةٍ في زمان السلطان سليمان القانوني، فكان يختار موظفيه بعنايةٍ شديدة، ثم يُعطيهم ثقته المطلقة، ممَّا أدَّى إلى سلاسةٍ كبيرةٍ في العمل الإداري، وهذا يُؤكِّد أن السلطان كان سابقًا لعصره تمامًا، وهذا ما جعله يحوز،

دون غيـره مـن حكَّـام العـالم، علـى لقـب (القـانوني). ويشـهد المفكِّـر الروسـي ليونيـد جـرينين Leonid Grinin علـى تفـوُّق الجوانـب الإداريـة فـي عهـد سـليمان القـانوني فيؤكـد ان مسـتوى التنظـيم الإداري فـي عهـد سـليمان العظـيم عاليًـا جـدًّا بالمقارنـة بالأنظمة المعاصِرة له.

وعـرف عـن مـدة حكـم القـانوني الشـفافية فـي الحكـم وانعـدام المحسـوبية فـي اسـتلام المناصـب والتطبيـق للقـانون وشـبه انعـدام للفسـاد. وهنـا شـهادة السـفير النمسـاوي أوجيـر غيسـلين دي بوسـبيك– Ogier Ghislain المعاصـر لسـليمان القـانوني اذ قـال: "لا يوجـد رجـلٌ يشـغل منصـبه فـي هـذا المجتمـع إلا بحكـم فضـائله الشخصـيَّة وشـجاعته، ولـيس هنـاك تفرقـةٌ أو تمييـزٌ بـين شـخصٍ وآخـر بحكـم المولـد، وإنمـا التمييـز يتوقَّـف علـى طبيعـة العمـل والأعمـال الرسـميَّة المكلَّـف بهـا هـؤلاء الأشـخاص. لا يوجـد صـراعٌ علـى المناصـب لأن كـلَّ شـخصٍ يشـغل وظيفـةً محـدَّدة، والسـلطان شخصـيًّا يُحـدِّد واجبـات الجميـع وأعمـالهم الرسـميَّة، ولا يُلْتَفَـت فـي ذلـك إلـى ثـراء الشـخص، أو نفـوذه إنمـا يهـتمُّ فقـط **بالأهليَّـة، والكفـاءة، وقـوَّة الشخصـيَّة، والاسـتعداد الشخصـي**. وهكـذا يُثـاب كـلُّ شـخصٍ وَفـق فضـائله. وامـتلأت الوظـائف بالرجـال الأكفـاء القـادرين علـى الاضـطلاع بأعبائها" ان هذه تعتبر حالة مثالية في الدولة العثمانية وكل دول العالم.

هنـا إذا كانـت الحضـارة فـي نمـو، تـزداد الصـلة والمحاكـاة، فـاذا حصـل تغييـر عميـق كـأن تتوقـف الحضـارة عـن النمـو وتأخـذ بالسـير نحـو الانحـلال، إذ يحـل محـل الأقليـات المبدعـة التـي أحـرزت الـولاء الاختيـاري بسـحر إبـداعها، ويتحـول الـولاء لهـا، وتصـبح أقليـة مسـيطرة تعتمـد علـى القـوة، لفقـدانها سـحر الإبـداع، فيبطـل انجـذاب الأقـوام البدائيـة ويحـل فيهـا النفـور، وعندئـذ يتبـرأ الأتبـاع العائـدون إلـى الحضـارة الناميـة مـن تبعيـتهم لهـا ويصـبحون مـا أسـميناه بـ (البروليتاريـا الخارجيـة)، علـى الـرغم مـن أنهـم فـي الحضـارة المتدهورة إلا أنهم ليسوا منها (أرنولد، ص٦٧–٦٨.) .

الظلم بداية الانحدار

ان الاتساع الجغرافي للدولة أصبح عائقا لتحرك الجيوش العثمانية، بل أدى أيضا إلى انقطاع التواصل بين مركز الحكم في القسطنطينية وبين الشعوب العثمانية. ذلك البعد الهائل مثل مصر والجزائر وبين المركز في القسطنطينية، ذلك أدى إلى استبداد كثير من الولاة ومن يليهم بالحكم، وظلمهم وبطشهم بالرعية باسم الخليفة، في الوقت الذي كان يصعب فيه على أولئك الرعايا الوصول إلى الخليفة، وعرض مشاكلهم عليه لبعد المسافات والسفر الشاق وقلة ذات اليد. ونجد مصر خير مثال على ذلك، فكم حاكم استبد بالحكم وهو يعينه الباب العالي ليحكم بالعدل، وكثيرا ما ظلم المصريين وكم أعدم منهم على الشبهة وفسد جنوده واعتدوا على أموال وأعراض الناس بالباطل (محفوض، ٢٠١٩).

قد تكون الجيوش العثمانية نفسها أحد أسباب ضعف الدولة وأودى بها الى التخلف. فعند تأمل تاريخ الجيوش العثمانية يلاحظ أنها اعتمدت حتى زمن السلطان القانوني على كتائب الخيالة. تلك الكتائب تمويلها بالضرائب التي تفرض على الأراضي العثمانية لكن فساد بعض رجالات الحكم في هرم السلطة، واختلاسهم لجزء من الواردات جعل الأموال المتبقية للجنود قليلة، مما أدى إلى انخفاض واضح في اعداد جنود كتائب الفرسان، حيث وصلت بحلول عام ١٦٣٠م إلى ٧٠٠٠ فارس، أي واحد على ثلاثين مما كانت عليه أيام القانوني. وصحيح أن الانخفاض في أعداد الفرسان في الجيش العثماني صاحبه زيادة في عدد جنود الإنكشارية بأربعة أضعاف إلا أن هذا خلق مشكلة كبيرة في الدولة العثمانية تمثلت بصعوبة التحكم بجنود الإنكشارية (محفوض، ٢٠١٩)

ويذكر د. علي الوردي (١٩١٣– ١٩٩٥) في موسوعته لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث في عام ١٨٦٧م دعي السلطان عبد العزيز من قبل امبراطور فرنسا نابليون الثالث لزيارة المعرض الدولي في باريس، وبعد عودة السلطان سأله الصدر الأعظم العثماني عن انطباعاته عن أوربا، وكان الصدر الأعظم يناصر الإصلاح خلاف السلطان. فقال السلطان: يسرني أني ذهبت الى هناك، انما اعترف انني كنت اتوق الى العودة لتركيا، ان تلك الحركة المهولة، اذ لكل ساعة ما يشغلها، انما هي حياة صبيان المدارس، لا حياة سلطان، وهؤلاء الملوك يخدمون شعبهم، اما أننا فسادة (الوردي، ج٢، ص٧٣). ان هذا الكلام يدل على نظرة للأمور فيها تعالي تختلف عن النظرة التي كان ينظر بها السلاطين الأوائل من انهم يقومون على

احتياجـات الشـعب وخدمتـه، امـا هنـا نحـد نظـرة اسـتعلائية. وهـي التـي جعلـت الدولـة العثمانية وخلافتها في مهب الريح.

وعـن علاقـة السـلطان بالشـعب، وكيـف انـه كـان يعـيش فـي عـالم اخـر غيـر الـذي يعيشـه النـاس، وهـو سـبب بـلاء الدولـة، فيـوم جلـوس السـلطان عبدالحميـد علـى عرشـه، كانـت مـن اعـز الـدول شـانا وارفعهـا صـيتا واسـاطيلها بعـد فرنسـا فـي القـوة، فكانـت حـرب البلغـار وحـرب الأرمـن، وطـرد مـدحت باشـا(١٨٢٢- ١٨٨٤) واصـلاحاته وحـل مجلـس المبعوثـان، بعـد استحصـال موافقاتـه علـى اعـلان الحـرب علـى روسـيا، وبعـد ان قاسـت الجيـوش العثمانيـة فـي المأكـل والملـبس والعـلاج، عنـدها تشـكلت جمعيـات للهـلال الأحمـر، لجمـع المسـاعدات، وقـدم حسـين باشـا الـى تـونس وجمـع المسـاعدات مـن اهـل الخيـر، الـى جبهـة القتـا ل الروسـية، وعنـد عودتـه الـى الأسـتانة، ذهـب الـى سـراي السـلطان سـعيد باشـا (١٨٣٠- ١٩١٤) الصـدر الأعظـم، مـع بـاش كاتـب الحضـرة السلطانية، اذ دعـي الـى مأدبـة، وجلـس يحكـي للصـدر الأعظـم علـى راه مـن سـوء أحـوال الجنـود والضـنك، والعـري فـي الثلـوج وجـوعهم وجـروحهم، والرجـل متفـاني فـي حـب الدولـة العثمانيـة، وعنـدما قـام ليغسـل يـده فـي الطشـت، وجـد الطشـت مـن ذهـب الابريـز، وجميـع الاوانـي، فـامتنع مـن غسـل يديـه فيهـا. وقـال: بعـد الـذي شـاهدته مـن معانـاة العسـاكر الـذين يـدافعون عـن الإسـلام، فـلا اغسـل يـدي فـي بيـت الخليفـة، ولمـا سـمع الخليفـة بكلامـه امـر بأحراجـه مـن الأسـتانة ولا يعـود لهـا لاحقـا. ولـم يسـتطع دخولهـا لأنـه نطـق بـالحق (المـويلحي، ص١٩٥). كيـف يفكـر قـادة الدولـة، ويريـدون النـاس تحـب وتقاتـل مـن اجـل السـلطنة، فكـل شـيء يصـل للنـاس، النـاس تـدفع الغـالي والنفـيس ومـن طعـامهم وثيـابهم، مـن اجـل ان ينتصـر جيشـهم، والسـلطان والحاشـية يغسـلون بالـذهب، فلمـاذا يحتفظون به، اليس بيعه وتجهيز جيوشهم أفضل.

صور عن القضاء والعدالة اواخر أيام الدولة العثمانية

درسـنا سـابقا عـن القضـاء فـي السـلطنة العثمانيـة أيـام سـليمان القـانوني وغيـرهم مـن السـلاطين بَنـاة الدولـة، كـان مظـرب المثـل فـي العـدل وإنجـاز وتيسـير أمـور النـاس، حتـى أصـبح النـاس يتمنـون ان يكونـوا تحـت حكـم السـلطان وعدلـه. ولكـن فـي نهايـة القـرن التاسـع عشـر أصـبحت ألـف علامـة اسـتقام علـى القضـاء والإدارة السـيئة هـي عنـوان

البلاد، فكان الناس يريدون الهرب من تحت عباءة السلطان، فهذه الحرب اليونانية وفي كريت والصرب وارمنيا واخرها الثورة العربية، التي أظهرت ان العرب يتوقون للتحرر من سيطرة الدولة العثمانية.

وكل ذلك نتيجة ما لاقوه من ظلم وضياع العدالة نتيجة لسوء ادارة القضاء، والاستهانة بأمور وحقوق الناس، فيقول إبراهيم المويلحي (*) ان الإباء يدعون لأبنائهم ان لا يدخلوا في دعوة في الاستانة، لأنها قاصمة الظهر، لإبطاء الحكم واهمال الفصل، او لمصيبة الحفظ لأوراقها، وربما يرث الابن دعوى ابيه او جده (المويلحي، ص١٩٥).

يذكر المويلحي ان رجلا يبيع المناديل في أحد الحوانيت في إسطنبول، واثناء الحديث معه عرف انه من بغداد، وكان من علية القوم ويحمل من طيب الأصل، ولكن رمتهُ الاقدار في هذه المهنة، ولدعوى وبيني وبين جماعة من بغداد، جئت لدار الخلافة لأنال من عدلها، ومضى على هنا ٢٣ عاما ودعواي واقفة، لا يحكم لخصومي فأستريح، ولا يحكم لي فاحصل على حقوقي، وتم بيع كل ما املك، على امل اخذ حقي، وانتهى بي الامر الى ان اعمل هنا (المويلحي، ص١٩٤).

ويروى ان رجلا من اهل الشام جاء للأستانة في دعوى مستعجلة له، وقطع تذكرة بالباخرة من الشام ذهابا وعودة، وكان يضن انه لن يقيم هنا الا أياما معدودات، والان بعد سبع سنوات، وأصبح بهذه الاسمال البالية، وأصبح في بلوى ولم تخلص الدعوى، وأصبح قول الناس دعوى في الاستانة من اشد أنواع التهديد، فيرضى المظلوم ان يفصل الولاة القضاة او متصرفوا الاقضية، فيرضى ان يظلم في بلده على ان يظلم ويعذب ويفقر وينفى في دار الخلافة (المويلحي، ص١٩٤). ان الفساد إذا استشرى في البلد فيصيب كل أجزاء الدولة، وهو من اسوء الأوبئة.

(*) إبراهيم بن عبد الخالق بن إبراهيم بن احمد المويلحي، أصله من فلسطين انتقل منها جده المويلحي، كان ابوه تاجرا في مصر وعمل هو في التجارة ومضاربات العملة، وجعله الخديوي إسماعيل عضوا في مجلس الاستئناف، وأنشأ مطبعة، وعمل في الصحافة كاتبا وناقدا، ورافق الخديوي في منفاه في إيطاليا، وأصدر عدة صحف منها الاتحاد والانباء.

ونجـد نقـيض ذلـك فـي العصـر الـذهبي للدولـة العثمانيـة، وهـذه الاسـطر نجـدها كأنمـا فـي عـالم اخـر فيقـول د راغـب السـرجاني" كـان القـانون يهـتمُّ بمسـألة العـدل والتخفيـف علـى الرعيَّـة، وكـان لا يعطـي لأيِّ والٍ الحـق فـي فـرض ضـرائب تفـوق مـا تقـرَّر رسـميًّا، وكـان يمنـع الـولاة مـن فـرض السـخرة علـى الشـعب، ويمـنعهم مـن فـرض غرامـاتٍ لـم يـنص عليهـا القـانون، كمـا كـان القـانون يفـتح المجـال لكـلِّ الرعيَّـة بشـكوى الـولاة أو القضـاة إذا وقـع علـيهم ظلـم، بـل كـان العامَّـة يَصِـلُون إلـى مجلـس السـلطان نفسـه لتبليـغ شـكوى مـن والٍ أو قـاضٍ، وأحيانًـا كـانوا يُبلغونـه شـكواهم وهـو فـي طريقـه إلـى المسـجد، وكـان السـلطان والقضـاة يلتزمـون فـي أمـور الحـدود بمـا جـاء فـي التشـريع الإسـلامي، وكـان القـانون يـنصُّ فـي الوقـت ذاتـه علـى عقوبـاتٍ معيَّنـةٍ محـدَّدةٍ فـي الأمـور التـي تركهـا التشـريع لتقـدير ولاة الأمر"(السرجاني، ٢٠٢٢)

واسـوء مـا فـي الامـر ان يكتـب علـى دعـوى (دورسـون) وتعنـي لـتحفظ، وكيـف حكومـة تحكـم بالإسـلام وتوقـف النظـر فـي حقـوق النـاس المتظلمـين (المـويلحي، ص١٩٤). وأصـبح الحفـظ عرفـا، والسـبب ان كـل دعـوة فـي الاسـتانة تـتحكم فيهـا قوتـان، واحـدة للأمـام والأخـرى للخلـف، فإيهمـا تتغلـب تكـون النتيجـة. وان لـم تتغلـب أحـدهما علـى الأخرى وقفت وحفظت الدعوة.

ومـن المواقـف الطريفـة والتـي نأخـذ منهـا الحكمـة وصـورة عـن الوضـع هنـاك، ان رجـلا قـدم مـن حلـب ومعـه تـوكيلات وتوقيعـات لسـبعين مـن الأشـخاص مسـتحقين فـي وقـف لهـم، وبعـد ثـلاث سـنين مـن المراجعـات فـي دار الخلافـة اوشـكت علـى الانتهـاء ويسـتعد للسـفر، وبقـي لـه تصـديقا فـي المشـيخة الإسـلامية، وعنـد عـرض الأوراق علـى المستشـار اخـذ يسـب ويشـتم وطالـب بإحضـار صـاحب الأوراق وعنـد مثولـه شـتمه وكـاد يضـربه، وعنـد الاسـتفهام عـن السـبب، قـال المستشـار كيـف تسـمي نفسـك سـلطان، واجابـه انـه لـم يسـمي نفسـه وابـاه سـماه ومـن ثـلاث سـنوات يراجـع ولـم يتعـرض لشـيء مـن هـذا، رد المستشـار هـل تقـيم علـي الحجـة، وامـر بحفـظ الأوراق وطـرد صـاحب الـدعوى. وخـرج الرجـل باكيـا، علـى ضـياع العمـر والحقـوق لـه ولموكليـه، وذنـبهم ان مـوكلهم اسـمه محمـد سـلطان، وبقـي ذلـك الرجـل فـي دار الخلافـة لعـل أحـدا مـن الامـراء او رجـال الـدين يوصـل مظلمتـه للسـلطان بـدون فائـدة (المـويلحي، ص١٩٤-١٩٥). ان دار الإسـلام

التي كانت مركز العدل ومضرب الامثال، بسبب الفساد قد أصبح السكن والإقامة والعمل لا يطاق، فالفساد يشل البلد بالكامل، وكما قلنا سابقا، كل اركلن هذا البلد تصاب بالشلل، وتبدأ الجماهير تكون كما قلنا سابقا بروليتاريا داخلية، ولكنها تنقاد او تنجذب لقوى خارجية

فالفرق بين عصر سليمان القانوني وعصر السلاطين المتأخرين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أصبحت دولة طاردة عديمة الجاذبية، ويمكن ان نستعير قول توينبي هنا، الذي ينطبق تماما ان الأقلية المبدعة او الحاكم اصبحت مجرد شخص او مجموعة تقبض على السلطة كحق او امتياز لها، ليس لأنها تستحق هذا باعتبارها تمثل النخبة او العباقرة، وهنا يميل غير المنتمين وهم المستفيدين من السلطة، للانسحاب إلى أبراجهم ويطلق عليهم توينبي بروليتاريا داخلية، وغالبية الشعب تصبح "بروليتاريا خارجية" – أي تتأثر بأفكار خارجية.

وذلك لعدة أسباب منها سوء القضاء وضياع الحقوق، وزيادة الضرائب والمكوس، حسب مصالح الولاة والمتنفذون، بينما العصر الأول الناس في رضا وسلام، والحقوق مصونة مضمونة بالنسبة للبرولتاريا الداخلية، والضرائب والجبايات قليلة، فالعامل الاقتصادي هو العامل الأول المحرك للجماهير والبرولتاريا الخارجية مشدودة ومنبهرة بما يجري داخل أي دولة يقام فيها العدل وتزدهر، وتحاول التقليد او الدخول تحت حكم السلطة العادلة.

المبحث الثالث

تحقيق العدالة يولد الاستقرار ويجذب الاستثمار

ان الدولة العثمانية اواخر ايامها اخذت من المواطن أكثر مما اعطته، فمن الرسوم على الأراضي الزراعية التي جعلت الناس يرفضون تملكها لصعوبة سداد تلك الرسوم والرسوم على الحيوانات وتربيتها، والضرائب على النقل بين الولايات داخل الدولة، إضافة الى الرسوم على الاستيراد والتصدير للخارج، وبدون تقديم خدمات او اصلاح

الطـرق والجسـور، وكـل مـا يخـدم النـاس فـي الولايـات البعيـدة، فضـلا عـن الخدمـة العسكرية الاجبارية المرهقة وطويلة الأمد.

ومـا حصـل فـي الدولـة العثمانيـة فـي عهـدها الأول، وانجـذاب وافتتـان النـاس وانبهـارهم بعـدلها فـي المجـر والمـورة، والمسـيحيين فـي أوربـا الشـرقية وهـروب بعضـهم مـن حكـم الـدول المسـيحية، نتيجـة لكثـرة الضـرائب والرسـوم وانعـدام العدالـة، الـى ظـل حكـم دولـة الإسـلام، لان وجـدوا فيهـا العـدل والاسـتقرار، ولكـن فـي نهايـة أيـام الدولـة العثمانيـة انقلـب الامـر، أصـبح المسـلمون يهربـون مـن ظلـم الدولـة الإسـلامية الـى الاسـتقلال مثـل ثـورة اليونـان ١٨٢١ م والبلقـان ١٩١٢ م، ثـم الثـورة العربيـة ١٩١٦ م والوقـوع تحـت حكـم بريطانيـا مـن المسـيحيين. ان كـل ذلـك كـان مـن الممكـن لا يحصـل، لـو كانـت الحقـوق تذهب لأهلها.

مـن المعـروف ان مبـدا اقتصـاديا مهمـا يـتحكم فـي ازدهـار وانحطـاط الـدول، فـالأموال تهـرب مـن الأمـاكن او الـبلاد غيـر المسـتقرة. وتتجمـع الأمـوال فـي الأمـاكن التـي يشـيع فيهـا السـلام نتيجـة لشـيوع العـدل فيهـا، ثـم يسـود فيهـا الاسـتقرار، فتتجمـع فيهـا رؤوس الأموال، ونتيجة ذلك يعم فيها الازدهار والرخاء.

إن الاسـتجابة تتطلـب مجموعـة مـن المقومـات، منهـا وجـود (أقليـة مبدعـة) يبعـث السـحر والافتتـان، وأن الافتتـان المنبعـث أيـام نمـو الحضـارة مـن جانـب الأقليـات المبدعـة يحفـظ الدولـة لـيس مـن الانقسـام، بـل أيضـاً مـن هجـوم خـارجي عليـه ولا سـيما إذا كـان الجيـران مـن المجتمعـات البدائيـة. فحيـث مـا كانـت الحضـارة الناميـة مـع اتصـال مـع المجتمعـات البدائيـة جلبـت الأقليـة المبدعـة فيهـا محاكـاة هـذه المجتمعـات، وكـذلك محاكـاة الأكثريـة غيـر المبدعـة فـي تلـك الحضـارات (أرنولـد، ١٩٥٥، ج٢، ص٦٧.). إن وجـود الأقليـة وكونهـا مبدعـة يجعـل المحاكـاة–أي التقليـد–مـن قبـل الشـعب، والشـعوب المجـاورة، يغازلون الأقلية.

وهنـا إذا كانـت الحضـارة فـي نمـو، تـزداد الصـلة والمحاكـاة، فـاذا حصـل تغييـر عميـق كـأن تتوقـف الحضـارة عـن النمـو وتأخـذ بالسـير نحـو الانحـلال، إذ يحـل محـل الأقليـات المبدعـة التـي أحـرزت الـولاء الاختيـاري بسـحر إبـداعها، ويتحـول الـولاء لهـا، وتصـبح أقليـة مسـيطرة تعتمـد علـى القـوة؛ لفقـدانها سـحر الإبـداع، فيبطـل انجـذاب الأقـوام البدائيـة

ويحل فيها النفور، وعندئذ يتبرأ الأتباع العائدون إلى الحضارة النامية من تبعيتهم لها ويصبحون ما أسميناه بـ (البروليتاريا الخارجية)، على الرغم من أنهم في الحضارة المتدهورة إلا أنهم ليسوا منها(السامرائي، ٢٠١٨، ص ١٠٢). ما دامت تلك التجربة ناجحة في مجتمعها ستجد لها صدًى في الدول أو المجتمعات الأخرى، وهذا ما وجدناه في محاكاة الكثير من مجتمعات العالم للفكر الشيوعي وانتشار مبادئها في ثلاثينات القرن العشرين وما بعدها، وأصبحت حتى تهدد الرأسمالية بسبب ذلك الافتتان، ولكن بعد أن ثبت فشل تحقيق تلك الفكرة للرفاه في حياة المجتمعات الشيوعية وكان هناك مشاكل ومجاعات في بعض الدول الشيوعية، عند ذلك انهارت في موطنها وأصبحت فكرة لا يحاكيها أحد، وماتت الشيوعية.

وعندما كنت أكمل الدكتوراه في مصر، سنة ٢٠١٤-٢٠١٨ وأراد بعض العراقيين استثمار بعض الأموال في مصر، ولكن أصحاب التجربة السابقون يحذرون اللاحقين، ان لا تقترب من موضوع الاستثمار في مصر، لان الموضوع متعب، فأي خلاف او فقدان للأموال مع أحد المصريين، ستقضي عمرك في المحاكم بدون ان يحسم الامر، ستقضي سنوات والامر معلق، مع كل الأمان في الشارع ليل نهار ، وحقوقك مصانة، فمصر جاذبة للسكن ، ولكن انعدام الأمان بالنسبة للحقوق والأموال في المحاكم، فالحكمة تقول ان (راس المال جبان) كيف ان تطبيق العدالة مع تحقيق الاستقرار يجلب رؤوس الأموال، فيتحقق الازدهار الاقتصادي. ان هذا الامر يوضح ان الأمان من العنف على النفس هو جزء، والامن القانوني أي ان تكون بحماية القانون انت واموالك ويكون القانون فعال في ملاحقة المقصرين هذا الأهم.

ففي كتابه تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية يقول انكه لهارد " ان التشكيلات التي وضعت عام ١٨٨٢م والقانون الأساسي والمقررات كما يلي تم تخفيض الخدمة من خمس سنوات الى أربع، ومن كان له أكثر من أربع سنوات، فالفائض يعد من الخدمة الاحتياطية، وخدمة الاحتياط سبع سنوات، وتشكيل الجيش أصبح بعد الإصلاح كما يلي.

١- الخدمة الإلزامية ومدتها أربع سنوات.

٢- خدمـة الاحتيـاط فكـل مـن خـدم، حتـى لـو سـنة واحـدة، قـد وجبـت عليـه خدمـة الاحتياط، وكل مستطيع ان يكون جاهزا للالتحاق عند الحاجة.

٣- الرديف الأول: كل من أدى الخدمة الإلزامية والاحتياط عليه الاستعداد كرديف.

٤- الرديـف الثـاني: كـل مـن أدى الخدمـة الإلزاميـة، وسـنتين مـن الاحتيـاط (انكـه، ٢٠٠٠). ان هـذا الوضـع هـو مـن جانـب السـلطة هـو عمليـة اخـذ أمـوال وشـباب ولايـات الدولـة بـدون تقـديم خـدمات، مـن طـرق وجسـور ومصـانع ومـدارس وقـد يكون الاعمار فقط في عاصمة الدولة.

وثيقة تصور وتلخص الواقع

ونقـلا عـن جريـدة (الجوائـب الاسـتانية) مـن كتـاب الإدارة العثمانيـة فـي ولايـة بغـداد مـن عهـد الـوالي مـدحت باشـا الـى نهايـة الحكـم العثمـاني. نجـد فـي دراسـة وجـدول للإيـرادات والمصـروفات ان الضـرائب تشـمل كـل شـيء فـي الولايـة، ضـريبة علـى كـل شـخص متـزوج هـو ويركـو العشـائر المتوطنـة، وبـدل الخدمـة العسـكرية واعشـار الأرض وهـو عشـر او خمـس الأرض الزراعيـة علـى الفلاحـين وحتـى الاغنـام عليهـا كـودة أي ضـريبة وعلـى الجـاموس. بالمقابـل المصـروفات فكانـت رواتـب للجنـود وغيرهـا، ونجـد اقـل مصـروفات المعـارف والاعمـال النافعـة أي الخـدمات لاتصـل نسـبة نصـف ١٪. (النجار، ١٩٩١ص٣٨٥-٣٨٦.) وحسب الجدول

الواردات بالكيس

قرش كيس

٣٨٩ ١٠٩٠٦ ويركو العشائر والاهالي المتوطنة. (*)

٤٤٤ ١١٠٣ البدلات العسكرية

٣٥٩ ٨٥٤٧١ الاعشار والضرائب الأخرى

٤٠٤ ١٣٢٩٢ كودة الأغنام

(*) الويركو او البيتية ضريبة سنوية مقطوعة ٥٠ قرشا، تفرض على بيوت العشائر المستقرة وشبه المستقرة من الاكواخ والخيام، وهي ضـــريبة على الاســـر في الواقع، حيث تفرض على كل رجل متزوج، وكلما زاد عدد المتزوجين في البيت تزداد. ينظر الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا ص٣٨٢

٣٦٠ ٤٩٧ كودة البقر والجاموس

٢٤١ ١٨٣٨٨ واردات أخرى

٢٣٣ ١٢٩٦٩١ مجموع الواردات لولاية بغداد

المصروفات والمعاشات

٣٧٥ ٤٢١٦١ الأمور الداخلية

٣٣٥ ١٠٧٠٢ الأمور المالية

٢٠٠ ٣٤٥٨ الأمور الشرعية والدعاوي

٤٨٨ ٢٠١ المعارف العمومية

١٤٤ ٦٥٤ الأمور النافعة

٠٢٤ ٥٧١٧٩ مجموع الانفاق السنوي في ولاية بغداد سنة ١٨٧٥

(جريدة الجوائح، العدد ٥١٣، ٢٢. ١٨٧١م).

ومن ذلك نجد ان الفائض من الصرفيات يرسل لإسطنبول للعاصمة، فالولايات عبارة عن منجم للذهب فقط، فمن بغداد يجبى ١٢٩٦٩١ ما يقرب المائة والثلاثون ألف ليرة، ويصرف على الولاية من كل الصرفيات على الولاية ٥٧١٧٩ ليرة اقل من نصف ما يجبى، وبذلك يتم سحب للأموال وافقار للشعب. نجد كثرة الرسوم والضرائب، واليوم نجد اليوم ان الضرائب عشرة بالمائة الى عشرين بالمائة من الواردات، من ذلك نصل الى ان سبب الدمار والخراب وعدم رضا الناس كثرة الرسوم والايرادات التي تجبى من الولايات، وقلة المصروفات عليها. فمصروفات التعليم والأمور النافعة أي الخدمات والطرق اقل من نصف ١٪ فكيف تستقيم الأمور. هذا الامر الرسمي فكيف بإجحاف المأمورين والجندرمة. ويؤكد الدكتور جميل موسى النجار ان أفضل الولاة هو من يستحصل مبالغ أكبر من المال، إذا المقياس كل من يظلم الناس أكثر هو الأفضل، وقد يكون هناك اتفاق مسبق مع الوالي على ارسال المبلغ السنوي، بدون تحديد ظروف البلد وامكاناته.

وكان الوالي مدحت باشا تنفيذا لهذا الالتزام الذي قطعه، يرسل للعاصمة ٢٥٠الف ليرة سنويا. واضطر لأرسال كشوف بالمصروفات لكي يتفادى المحاسبة (النجار، ٩٩١، ص٣٨٢). ان النقطة الأضعف في الموضوع هو المواطن، وجمع

الضـرائب بهـذه الطريقـة، لا يشـجع علـى الاسـتقرار والاسـتيطان، طالمـا الضـريبة علـى المسـتقرين والمسـتوطنين، بـل يشـجع علـى الترحـال وعـدم الاسـتقرار للتهـرب مـن دفـع الضـرائب والمكـوس وعصـيان أوامـر الدولـة، ولـذلك نجـد كثيـر مـن العشـائر، وكمـا تقول الحكمة، ان اردت ان تطاع فامر بالمستطاع.

يؤكـد مونتسـكيو فـي كتابـه روح القـوانين، علـى مبـدا فصـل السـلطات خوفـا مـن الاسـتبداد وفقـدان العدالـة، وان السـلطات الـثلاث يجـب ان لا تجتمـع فـي يـد رجـل واحـد او هيئـة واحـدة، خوفـا مـن ان تنعـدم الحريـة، حيـث يضـع الملـك او المجلـس قـوانين جـائرة، ويـتم تنفيـذها تنفيـذا جـائرا (الزينـي،٢٠١٤، ص١٢٣). ان الاسـتبداد مـرتبط وجـوده مـع وجـود الانسـان فيقـول مونتسـكيو" ان التجربـة الخالـدة تبـين ان كـل انسـان يتمتـع بسـلطة مـا يميـل الـى إسـاءة اسـتعمالها، وهـو يـذهب فـي هـذا الاتجـاه الـى ان يجـد امامـه حـدود مـن كان يقول ذلك، وان الفضيلة نفسها بحاجة الى حدود (الزيني،٢٠١٤، ص١٢٣).

وفـي مقالـة لعـلاء الأسـواني تبـين تـأثير الظلـم والعدالـة علـى الحيوانـات مـاذا نـتعلم مـن القـرد المظلـوم، احـدى التجـارب العلميـة علـى القـرود اخـذ الباحـث قـردين وضـعهم فـي قفصـين شـفافين، يـرى أحـدهم الاخـر، وضـع فـي الاقفـاص مجموعـة مـن الحصـاة، بعـد ان نـاول القـرد الأول للباحـث حصـاة، أعطـاه الباحـث قطعـة خيـار، فـرح بهـا القـرد واكلهـا، ثـم طلـب مـن الثـاني حصـاة اخـذها واعطـاه حبـة عنـب، والعنـب حلـو المـذاق تفضـله القـرود، والأول يراقـب ولـم يرضـى لـذلك، فـاراد الأول الحصـول علـى عنبـا، فنـاول القـرد الاول حصـاة للباحـث لعلـه يحصـل علـى العنـب مثـل زميلـه، ولكـن اعطـاه خيـارا، اخـذها وهـو غيـر راض ويراقـب، واخـذ مـن الثـاني حصـاة واعطـاه عنبـا، وأعـاد التجربـة مـرة ثالثـة وعنـدما أعطـاه الخيـار والأول يراقـب، وأعطـى زميلـه العنـب، هـاج الأول وضـرب الباحـث بقطعـة الخيـار، وهـو يصـرخ ويضـرب بـالقفص بيـده الـى ان هدئـه الباحـث واعطـاه العنـب (الأسـواني، ٢٠١٧). ان ذلـك يـدل علـى ان الظلـم يولـد الثـورة والغضـب والسـخط والتمـرد العدالـة تولـد الرضـا الطمأنينـة والاسـتقرار. فقطعـة الخيـار يرضـى بهـا، وهـو سـعيد وتكفيـه، ولكـن عنـدما يأخـذ غيـره علـى نفـس الفعـل شـيء أثمـن، هنا يكون الشعور بالظلم.

وهذا الامر ينطبق على من يتزوج أكثر من امرأة، فتكون المراقبة لكل ما يأتي به لكل طرف، ويصبح كل ما يعطيه غير ذي قيمه إذا ما انعدمت العدالة، ولو كانت امرأة واحدة للرجل فقد تقبل بكل شيء، ولكن المراقبة تشتد عندما يكون طرف اخر ستشتد المقارنة وعليه ان يكون عادلا بكل شيء والا سيهدم بيته، كما حصل في تجربة القرود، وكذلك الحاكم في أي بلد، الشعوب تراقب وهي صامتة وإذا ما فقدت العدالة، يأتي يوما تتمرد وترمي الحاكم كما رمى القرد صاحبه.

ان الظلم قد وجدنا انه يهدم الدول، والعدل يبني ويعمر ويوسع الرزق والدول، فالاضمحلال قد يدوم طويلا، ولكن أسبابه واحدة، فبالعدل ومحاسبة المسيء يعم الأمان وتزدهر الدول فالمزارع يزرع وينتج ويكفي نفسه والناس قوتهم، وعندما يبيع بأرباح سيزيد عدد المنتجين، والتاجر ينقل البضاعة بحرية وامان لأرجاء الدولة، وتنشط التجارة والصناعة،

الاستنتاجات

١- مما تقدم نجد ان العدالة شعور فطري يشعر به الحيوان والانسان كفرد وكمجموعة إنسانية، هي شعور نفسي يؤثر على حالته النفسية والاجتماعية وانتمائه وولائه وتبعيته، سواء للعائلة او المجموعة او الدولة التي ينتمي لها، فالظلم يجعله يغير ولائه وانتمائه لوطنه، بينما العدالة تجعل الانسان يحب وطنه. لان نفسه وعائلته وامواله مؤمنة بالقانون.

٢- مما تقدم نجد ان انعدام العدالة هو العامل الأول في حصول الثورات والاحتجاجات في كل العالم، وما حصل في العراق من مظاهرات عام ٢٠١١ بعد انتخابات ٢٠١٠ وتظاهرات تشرين احتجاجا على نتائج انتخابات ٢٠١٨، وكذلك مظاهرات إيران ٢٠٠٩ دعما بعد اتهامهم للحكومة بالتزوير في انتخابات ٢٠٠٨. وكل ثورات ومظاهرات العالم سببها الظلم كما حصل للقرد.

٣- من خلال دراسة الوقائع التاريخية، ان القضاء هو الرابط الأساس لكل مفاصل الدولة والمجتمع، وان اصدار القوانين ليس الا خطوة نحو تحقيق العدالة، فكل الدول اليوم فيها تطبيق للقوانين تنظم أمور البلاد، فالمشكلة ليست في القوانين او

إصـدارها، بـل فـي تطبيـق هـذه القـوانين، فأمـا الخلـل فـي القضـاء او فـي التنفيـذ، او الجهـة التنفيذيـة، ولكـن تطبيـق القـوانين هـو الخطـوة الأسـاس فـي الوصـول لتحقيـق العدالـة، وتحقيـق العدالـة هـو العامـل الأسـاس وهـو الحلقـة الوسـطى او القاعـدة فـي المعادلـة، التـي فـي تحقيـق الاسـتقرار، والاسـتقرار او أسـاس او العامـل الـذي يقـوم عليه التقدم والازدهار.

الخطـوة الأولـى اصـدار او تشـريع قـوانين + الخطـوة الثانيـة وجـود إرادة فـي تطبيـق القـوانين= **النتيجـة تحقيـق العدالـة، _ والعدالـة** = نتيجتهـا الاسـتقرار والاسـتقرار هـو الخطـوة الموصـلة للازدهـار، ونجـد ذلـك فـي كـل الـدول المزدهـرة سـبق ازدهارهـا اسـتقرار ومنها الدولة العثمانية.

هـذه الخطـوات متسلسـلة مرتبطـة مـع بعضـها لا يمكـن الوصـول او تحقيـق الخطـوة اللاحقـة الا بعد تحقيق السابقة، فلا يمكن القفز عليها والوصول الى النتيجة بلا مقدمات.

٤- ان الـدول التـي يشـيع فيهـا الفسـاد وانعـدام العدالـة وعـدم تطبيـق القـوانين، اجزائهـا متكاملـة، ولكنهـا عـاجزة، هـي كالرجـل المصـاب بالتهـاب المفاصـل اي مشـلول الحركـة رغـم تكامـل الاجـزاء، مهمـا عمـل لـن يصـلح حالـه، وكـل أجـزاء الجسـم موجـودة وتراهـا سـليمة، ولكـن المشـكلة فـي الـروابط او المفاصـل فيهـا مشـكلة تسـبب الألآم، والالام غير مرئية مثل الفساد مستتر.

فالقـانون وتطبيقـه هـو الـرابط هـو البلسـم لهـذه المفاصـل والاجـزاء مـع بعضـها، ففـي كـل قضـية هنـاك جانـب قـانوني، فيجـب البحـث عـن أسـباب الالام ومسـبباتها وازالتهـا سـواء كانـت زيـادة الامـلاح فـي الـدم او غيرهـا، ولا يمكـن معالجـة الحالـة فـي جـزء وتـرك المشكلة فـي أجـزاء الأخـرى، فهـي فـي الـدم، وتشـمل كـل الجسـم، وكـذلك فـي جسـد الدولـة وتنظيف الفساد يبدا من الأعلى كما تنظف السلالم.

الظلـم ينـتج عنـه الاسـتبداد ولا يقضـى عليـه الا بتمكـين القضـاء وسـيادة القـانون. بشكل كامل على كل مفاصل الدولة من اعلى المناصب لأسفلها.

٥- العدالـة شـيء والمسـاواة شـيء اخـر، فالعدالـة ان يحصـل فـرد مـن الافـراد علـى مـا يسـتحق بـدل جهـوده، والمسـاواة هـي ان يحصـل الجميـع علـى نفـس الاسـتحقاق مهمـا اختلفت المؤهلات والجهود او الظروف.

٦- ما حصل من سوء ادارة في الدولة العثمانية كان يمكن معالجته وجمع شعوب الدولة، والناس تريد الاستقرار، ويأتي ذلك من تحقيق وإشاعة العدل عبر تطبيق القوانين، والقضاء على الفساد يبدا من السلطان نفسه، ومشاركته الشعب في السراء والضراء، وليس يعيش كما مر سابقا، عندما نجده يقول عن الحكام الاوربيين، انهم يخدمون شعوبهم، اما نحن فسادة، فما هو دور السادة او الحكام، ونسي السلطان قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عن عبدالله بن عمر (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) وكيف كان حكام بني عثمان الأوائل كيف يشاركون الشعب، ويحلون مشاكله، ويحبون شعبهم وشعبهم يحبهم

٧- وملخص القول قوله سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز (ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب لعلكم تتقون) (سورة البقرة اية ١٧٩) فهنا القصاص فيه حياة وليس موت، فالشجرة التي نقطع منها الاغصان المريضة او التي ليست في المكان المطلوب، فأننا نعيد لها الحياة، وكذلك عندما نقتص من الشخص المسيء او نحاسب الطالب المسيء، فالعملية ردع للآخرين حتى يستقيم الفصل الدراسي والمجتمع، والنتيجة بعث حياة جديدة في المجتمع. فالحكمة هي في الردع لكل من يفكر في الإساءة، ليستقيم المجتمع، وليس القصد ايذاء المسيء. فالحياة تأتي من القصاص أي من العدالة، فيها حياة جديدة.

مصادر ومراجع البحث

القرآن الكريم

أفلاطون. (١٩٨٧). الجمهورية (ترجمة صالح التويجي). مطبعة الاقتصاد.

إنكه لهارد، السفير الفرنسي. (٢٠٠٨). السفير: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية (ترجمة محمود علي عامر). دار الزمان للطباعة.

توينبي، أرنولد. (١٩٥٥). بحث في التاريخ (ترجمة طه باقر). مطبعة المعارف.

جريدة الجوائح الاستانية. (١٨٧١، ١٢ أبريل). العدد ٥١٣، ٢٢ محرم ١٢٨٨هـ.

رَسِّل، برتراند. (٢٠١٢). تاريخ الفلسفة الغربية: الكتاب الأول، الفلسفة القديمة (ترجمة زكي نجيب محمود، مراجعة أحمد أمين). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الزيني، إبراهيم. (٢٠١٤). مونتسكيو. كنوز للنشر والتوزيع.

السامرائي، رشيد أحمد. (٢٠١٨). تصور أرنولد توينبي وليدل هارت للتاريخ بين الآلية التربوية والتفسير العلمي (أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم الفلسفة).

شبل، فؤاد محمد. (١٩٨٦). منهج توينبي التاريخي. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

الشيخلي، عبد القادر عبد الجبار. (١٩٩٠). المدخل إلى تاريخ الحضارات القديمة: القسم الأول الوجيز في تاريخ العراق القديم. مطبعة حكومية، بغداد.

علي، حنان. (٢٠٠٧). دراسات فلسفية: العدالة عند أفلاطون والمعرفة عند ابن طفيل. دار الشؤون الثقافية.

فهد، بدري محمد، الكبيسي، حمدان عبد المجيد، رحمة الله، مليحة، الشامي، فضيلة عبد الأمير. (١٩٨٨). الحضارة الإسلامية لغير الاختصاص. كلية الآداب، جامعة بغداد، المكتبة الوطنية.

متز، آدم. (٢٠١٣). الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، الجزء الأول). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المويلحي، إبراهيم. (دون تاريخ). ما هنالك من أسرار بلاط السلطان عبد الحميد (دراسة تاريخية أحمد حسين الطماوي، الطبعة الثالثة). مكتبة جزيرة الورد.

النجار، جميل موسى. (١٩٩١). الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني. مكتبة مدبولي.

النجار، جميل موسى. (١٩٩١). الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني. مكتبة مدبولي.

الوردي، علي. (دون تاريخ). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (١٨٣١-١٨٧٢) (الجزء الثاني). مطبعة الإرشاد.

ولسن، كولن. (١٩٧١). سقوط الحضارة (ترجمة أنيس زكي حسن). دار الآداب.

الأسواني، علاء. (٢٠١٧، ٧ نوفمبر). ماذا نتعلم من القرد المظلوم؟ *DW عربية*. https://www.dw.com/ar/علاء-الأسواني-ماذا-نتعلم-من-القرد-المظلوم/a-41250874

السرجاني، راغب. (٢٠٢٢، ٣ مارس). السلطان سليمان القانوني واهتمامه بالقوانين والتشريعات. *قصة الإسلام*. https://www.islamstory.com/ar/artical/3409743/السلطان-سليمان-القانوني-و-اهتمامه-ب-القوانين-و-التشريعات

محفوض، خالد. (٢٠١٩، ٢٤ يوليو). سليمان القانوني: لماذا دخلت الدولة العثمانية إلى أوروبا ولم تدخل أوروبا إلى الدولة العثمانية؟ *الجزيرة نت*. https://www.aljazeera.net/blogs/2019/7/24/سليمان-القانوني-لماذا-دخلت-الدولة

References

Ali, H. (2007). Philosophical studies: Justice in Plato and knowledge in Ibn Tufail. Cultural Affairs House.

Al-Jawa'ih Al-Istaniyah Newspaper. (1871, April 12). Issue 513, 22 Muharram 1288 AH.

Al-Muwaylihi, I. (n.d.). Secrets of the Sultan Abdul Hamid's court (Historical study by A. H. Al-Tamawi, 3rd ed.). Jazirat Al-Ward Library.

Al-Najjar, J. M. (1991). Ottoman administration in Baghdad Province from the era of Midhat Pasha to the end of Ottoman rule. Madbouly Library.

Al-Najjar, J. M. (1991). Ottoman administration in Baghdad Province from the era of Midhat Pasha to the end of Ottoman rule. Madbouly Library.

Al-Samarrai, R. A. (2018). The conceptions of Arnold Toynbee and Liddell Hart on history between educational mechanism and scientific interpretation (Doctoral dissertation, Helwan University, Faculty of Arts, Department of Philosophy).

Al-Sheikhly, A. A. A. (1990). Introduction to the history of ancient civilizations: Part one – A concise history of ancient Iraq. Government Press, Baghdad.

Al-Wardi, A. (n.d.). Social glimpses from the modern history of Iraq (1831–1872) (Vol. 2). Al-Irshad Press.

Al-Zeiny, I. (2014). Montesquieu. Kunooz Publishing and Distribution.

Anquetil-Lhardy, French Ambassador. (2008). The ambassador: History of reforms and regulations in the Ottoman Empire (M. A. Amer, Trans.). Dar Al-Zaman Publishing.

Fahd, B. M., Al-Kubaisi, H. A. M., Rahmatallah, M., & Al-Shami, F. A. (1988). Islamic civilization for non-specialists. College of Arts, University of Baghdad, National Library.

Metz, A. (2013). Islamic civilization in the 4th Hijri century (M. A. Abu Rayda, Trans., Vol. 1). Egyptian General Book Authority.

Plato. (1987). The Republic (S. Al-Tuwaiji, Trans.). Al-Iqtisad Press.

Russell, B. (2012). History of Western Philosophy: Volume I – Ancient Philosophy (Z. N. Mahmoud, Trans.; A. Amin, Rev.). The Egyptian General Book Authority.

Shibl, F. M. (1986). Toynbee's historical methodology. The Arab Author House for Printing and Publishing.

Toynbee, A. (1955). A study of history (T. Baqir, Trans.). Al-Ma'arif Press.

Wilson, C. (1971). The decline of civilization (A. Z. Hassan, Trans.). Dar Al-Adab.

Al-Aswani, A. (2017, November 7). What can we learn from the oppressed monkey? DW Arabic. https://www.dw.com/ar/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D9%84%D9%88%D9%85/a-41250874

Al-Sarjani, R. (2022, March 3). Suleiman the Magnificent and his interest in laws and legislation. IslamStory. https://www.islamstory.com/ar/artical/3409743/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%88-%D8%A7%D9%87%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA

Mahfoud, K. (2019, July 24). Suleiman the Magnificent: Why did the Ottoman Empire enter Europe, and not vice versa? Al Jazeera Blogs.

https://www.aljazeera.net/blogs/2019/7/24/%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9